

ويكتفى في هذا وما قبله بالكتب المصنفة في ذلك والرجوع إلى الأئمة
 هذا الشأن لتعذر التصحيح والتضعيف وهذه الأعصار كما هو ظاهر
 الصلاح وغيره أو لتوقفه على معرفة الجرح والتعديل وهما متعذران
 الآن إلا بواسطة الرجوع فيه إلى الأئمة الشأن كالجحار ومسلم واحمد
 والدارقطني وغيرهم ولو قد بين بذلك ان مرتبة الاجتهاد صعب
 مجالها عزيزا وادراكها لكثرة الامور المشترطة فيها بحيث ان كل امرئها
 مملأ يصح لان يصرف في تحصيله حتى يصير ملكة دهر طوبى وعمره يد
 الامن منحه الله وليس عليه

لا تحسب المجد تراءت آكله من يتلخى المجر حتى تلتق الصبرا
 ووضغ في نسخة من جميع المجموع ويعرف بسبب الصحابة قال الشيخ جلال
 الدين ولا وجه له على قول الأكثر بعد التأم وقال الشيخ ولي الدين ليس
 المراد بذلك توارثهم وتفصيل وقائهم بل احكامهم وقتواهم قال يحيى
 عنه اشتراط معرفة مسائل الاجماع والخلاف والاشترط في الاجتهاد
 معرفة تفاسير النعم لانها نتيجة الاجتهاد فلو شرطت فيه لزم الدور
 قال ابن الصلاح نعم يشترط في المجتهد الذي يتأدى به فرض الكفاية
 في الوقت ليسهل عليه ادراك احكام الواقع على قريب من غير تعب كبير
 وان لم يشترط في المجتهد المستقل وهو معنى قول الغزالي انما يحصل الاجتهاد
 في زماننا لما مرسته النعمة فهو طريق تحصيله وهذه الزمان وان لم يكن
 الطريق في زمن الصحابة مرضى الله عنهم ذلك والاشترط فيه ايضا
 معرفة علم الكلام بالادلة التي يجزم بها المتكلمون لامكان الاستنباط
 لمن له اعتقاد جائز به وزها ولا يشترط ايضا الذكورة والحرية فتعد

يكون

ص ودونه مجتهد المذهب من يمكن تخرجه الوجوه حيث عن
 على خصوص عن امامه خذا ودونه مجتهد الفسيا وذا
 المتبحر الذبح تمكن من كونه مرجح وهنا
 من الامور المقدمه شروط في المجتهد المطلق وقد فقد الآن قال في
 شرح المهذب ومن دهر طوبى قال ودونه في الرتبة مجتهد المذهب
 وهو المقاد امام من الأئمة المتبعين المستقل بتقرير اصوله بالدين

يكون

